Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 376-383
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

Analyzing the Relationship Between Public Revenues and Public Expenditures: An Econometric Study of the Libyan Economy Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model for the Period 1995–2025

Abdulhamid Ahmed Osman Hamed[1*], Mohamed Khalil Al-Suwaisi[2]
[1]Faculty of Economics and Political Science, Misrata University, Misrata, Libya
[2]College of Technical Sciences, Misurata, Libya

تحليل العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج فترات الابطاء الموزعة للفترة 1995-2025

عبد الحميد احمد عثمان حامد[1*]، محمد خليل السويسي[2]
[1]كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا
[2]كلية العلوم التقنية، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: alswysy2026@gmail.com

Received: January 05, 2026 | Accepted: February 10, 2025 | Published: February 17, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research aims to measure the impact of public revenues on the size of public spending in Libya during the research period from 1995 to 2025. The research used time series data and implemented a distributed lag model after confirming the stationarity and cointegration tests for the data. Revenues were elastic to the size of public spending, meaning that the relative increase in public spending was greater than the relative increase in public revenues in the long run. This suggests a potential future fiscal deficit in Libya's public treasury in the coming years. The divergence between public spending and public revenues takes a relatively long time, indicating that adjustment between them only occurs with the availability of oil revenues, which are subject to international conditions in most cases, or with domestic stability in oil exports. Financial policymakers in Libya must control the rapid growth of public spending and restructure the state's tax system to generate public revenues that match those of the oil sector. This is necessary to avoid the anticipated severe fiscal deficit and ensure the state's financial stability.

Keywords: Public Expenditure, Public Revenues, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, Libyan Economy.

الملخص:
يهدف هذا البحث لقياس أثر الايرادات العامة على حجم الانفاق العام في ليبيا خلال فترة ابحث الممتدة من 1995- 2025. استخدم البحث بيانات سلاسل زمنية واجراء نموذج فترات الابطاء الموزعة بعد التأكد من اختبارات السكون والتكامل المشترك للبيانات. كانت الايرادات مرنة لحجم الانفاق العام، اي أن الزيادة النسبية في الانفاق العام أكبر من الزيادة النسبية للإيرادات العامة في نتائج الاجل الطويل مما ينذر بحدوث عجز مالي مستقبلي الحدوث في وضع الخزانة العامة في ليبيا خلال السنوات المقبلة. انحراف الانفاق العام عن الايرادات العامة يستغرق وقتا طويلا نسبيا مما يدل على ان التكيف بينهما لا يحدث الا بتوفر ايرادات نفطية خاضعة لظروف دولية في اغلبها او استقرار محلي خاص بتصدير النفط. متخذي القرار

في السياسة المالية في ليبيا يجب عليهم السيطرة على تنامي الانفاق العام السريع وكذلك هيكلة الدولة ضريبيا لتوفير ايرادات عامة توازي ايرادات القطاع النفطي لكي تتجنب العجز المالي الحاد متوقع الحدوث وضمان الاستقرار المالي للدولة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإيرادات العامة، نموذج فترات الإبطاء الموزعة، الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

يهدف هذا البحث لقياس أثر الايرادات العامة على حجم الانفاق العام في ليبيا خلال فترة ابحث الممتدة من 1995-2025. استخدم البحث بيانات سلاسل زمنية واجراء نموذج فترات الابطاء الموزعة بعد التأكد من اختبارات السكون والتكامل المشترك للبيانات. كانت الايرادات مرنة لحجم الانفاق العام، اي أن الزيادة النسبية في الانفاق العام أكبر من الزيادة النسبية للإيرادات العامة في نتائج الاجل الطويل مما ينذر بحدوث عجز مالي مستقبلي الحدوث في وضع الخزانة العامة في ليبيا خلال السنوات المقبلة. انحراف الانفاق العام عن الايرادات العامة يستغرق وقتا طويلا نسبيا مما يدل على ان التكيف بينهما لا يحدث الا بتوفر ايرادات نفطية خاضعة لظروف دولية في اغلبها او استقرار محلي خاص بتصدير النفط. متخذي القرار في السياسة المالية في ليبيا يجب عليهم السيطرة على تنامي الانفاق العام السريع وكذلك هيكلة الدولة ضريبيا لتوفير ايرادات عامة توازي ايرادات القطاع النفطي لكي تتجنب العجز المالي الحاد متوقع الحدوث وضمان الاستقرار المالي للدولة.

يعد الإنفاق العام والسياسات المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تُستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو، وتغطية الاحتياجات الأساسية للمجتمع، مثل المرتبات، الخدمات العامة، المشاريع التنموية، والدعم الاجتماعي. في الدول ذات الاقتصاد الريعي مثل ليبيا، تتحدد فعالية الإنفاق العام بشكل كبير بمدى توافر الإيرادات، خاصة النفطية، ومدى استدامتها في مواجهة التقلبات السياسية والاقتصادية (معيقل،2024). يمثل النفط المصدر الأساسي للإيرادات العامة في ليبيا، حيث تشكّل مبيعاته وإتاواته الجزء الأكبر من ميزانية الدولة، بينما تبقى الإيرادات غير النفطية، مثل الضرائب والرسوم، ضعيفة نسبيًا. ويظهر ذلك في بيانات مصرف ليبيا المركزي، التي تُبيّن تخصيص موارد كبيرة من الإيرادات لتغطية الإنفاق المختلفة، بما في ذلك الأجور، النفقات التسييرية، التنمية والدعم، بمبالغ تقارب إجمالي الإيرادات نفسها في بعض السنوات (مصرف ليبيا المركزي – التقرير السنوي 2023). تعاني ليبيا من هيكلية إنفاق غير متوازنة ترتكز بشكل كبير على النفقات الجارية، خاصة المرتبات، التي تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة مقارنة بالنفقات الاستثمارية والتنموية، مما يسلّط الضوء على هشاشة التوازن بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي. (المشهد الليبي 2022).

وفي تحليل حديث للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في ليبيا، وُجد ارتباط قوي بين الإنفاق العام وعجز الموازنة، مما يعكس مشكلات في تمويل الإنفاق الحكومي من الإيرادات المتاحة، وتأثير ذلك على استدامة المالية العامة، وأوصت الدراسة بأهمية تطوير مصادر إيرادات غير نفطية وترشيد الإنفاق، كآليات لمعالجة العجز المالي المتكرر. (معيقيل، 2023).

يتداخل دور الإنفاق العام في تغطية الإيرادات مع اثر السياسات المالية على التنمية والنمو، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن توسع النفقات العامة دون زيادة في مصادر الإيرادات يمكن أن يُسبب ضغوطًا على المالية العامة ويحدّ من قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، خاصة في بيئة يعاني فيها الاقتصاد من اعتماد شبه كامل على النفط وتصاعد الإفراط في الإنفاق الاجتماعي أو الجارى (العلام، 2022). من منظور أعمق، يُنظر إلى السياسة المالية في ليبيا على أنها تحتاج إلى إصلاحات هيكلية؛ ليس فقط لضبط الميزانية، بل أيضًا لتعزيز قدرة الدولة على الاستجابة للصدمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط، وتنويع مصادر تمويل الإنفاق العام بعيدًا عن الاعتماد الكلي على العوائد النفطية فقط. وتركز التحديات في هذا السياق على ضعف التحصيل الضريبي، عدم كفاية السياسات الضريبية، والافتقار إلى آليات فعالة لاستدامة الإيرادات العامة (ابوشريدة ،2021).بذلك، فإن دراسة دور الإنفاق العام في تغطية الإيرادات العامة في ليبيا تُمثل مشكلة محورية في الأدبيات الاقتصادية الليبية المعاصرة، كونها ترتبط مباشرة باستقرار المالية العامة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، وتقليل المخاطر المرتبطة بالعجز المالي المستمر، خاصة في ظل بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة منذ2011 (معيقيل،2023).

شهد الاقتصاد الليبي وخاصة في السنوات الاخيرة توسعات كبيرة في في جانب الانفاق العام في جميع قطاعاته، وفي الوقت نفسه شهد هذا الاقتصاد في بعض السنوات تذبذبا ملحوظا في تدفق الإيرادات العامة سواء النفطية او غير النفطية الامر الذي أدى الى اختلالات واضحة الميزانية العامة بشكل يؤثر على الاستدامة المالية في هذ الاقتصاد. كل هذه الظروف تبرز السؤال البحثي وهو **إلى اي مدى تعتمد النفقات العامة في ليبيا على حجم الايرادات العامة وخاصة في السنوات الاخيرة**.

يحظى البحث بأهمية خاصة كون تدفق الايرادات العامة في دولة تعتمد بشكل متطرف على النفط يعتبر مصدر شبه رئيسي لتمويل النفقات العامة المتسارعة في اقتصاد يعاني من التشتت والانقسام وازدواجية في الانفاق، ومن ناحية أخرى ضعف الدولة في ميكنة وتخصيص الضرائب جعلها تضيع فرصة اخرى كبيرة في تدفق الايرادات العامة من مصادر غير نفطية جعلها تعاني من عجز مزمن في تدفق الايرادات مما جعل للدين العام نصيبا في اضعاف قدرة الاقتصاد المالية.

هذا البحث ستكون له اهمية في تسليط الضوء على العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة من حيث تحديد أثر الايرادات العامة على النفقات العامة وتحديد اتجاه العلاقة بينهما مما يؤثر على فهم اعتماد الانفاق العام على ما هو متوفر من ايرادات عامة ومدى استجابة وكذلك حجم استجابة كلا منهما الى الاخر باستخدام طرق قياسية متقدمة لا ثبات ذلك.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الانفاق العام في ليبيا يعتمد بشكل كبير على حجم الايرادات العامة فيه وخاصة في السنوات الاخيرة وان حجم الانفاق العام يقوده حجم الايرادات في درجة الانفاق. سيتكون البحث من مقدمة تحتوي على المشكلة والاهمية والاهداف والفرضية ثم يأتي ثانيا عرض اهم الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث ثم ثالثا عرض المنهجية التطبيقية والبيانات المستخدمة ومصادرها ثم يأتي رابعا قياسا للنتائج ثم خاتمة واستنتاجات البحث تأتي خامسا.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة التفاعلية بين الإيرادات والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، نظراً لخصوصية هيكله الاقتصادي الذي يصنف كاقتصاد ريعي يتأثر بشدة بصدمات أسواق النفط العالمية. ويمكن استعراض وتصنيف أبرز هذه الدراسات وفقاً للمنهجية والنتائج كما يلي:

- **دراسة (أبوشريدة، 2024):** أثر الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة (2010-2024) ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الإيرادات الضريبية بشقيها المباشر وغير المباشر كركيزة لدعم الموارد العامة في ليبيا، وذلك في محاولة لتقليل الارتهان للإيرادات النفطية. اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية والمنهج التحليلي المحاسبي لقياس مدى مساهمة الضرائب في إجمالي الإيرادات. وخلصت النتائج إلى أن تعزيز الحصيلة الضريبية يعد صمام أمان لدعم الاستدامة المالية والحد من هشاشة الميزانية العامة المرتبطة بتقلبات النفط، مؤكدة على ضرورة تنويع مصادر الدخل لتخفيف العبء عن الإنفاق العام الممول ريعياً.
- **دراسة (معيقيل، 2024):** العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات وعجز الموازنة (2015–2024) تناولت هذه الدراسة العلاقة التفاعلية بين الإنفاق العام والإيرادات وعجز الموازنة في ليبيا خلال عقد اتسم بالتقلبات السياسية والاقتصادية الحادة. وأظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوي بين تزايد الإنفاق العام وتفاقم العجز المالي، كما كشفت عن ضعف أثر الإيرادات غير النفطية في معالجة هذا العجز، مما يؤكد استمرار التبعية الهيكلية للموارد النفطية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير مصادر تمويل مستدامة وترشيد الإنفاق الجاري للسيطرة على الفجوة المالية.
- **دراسة (الجيباني والتركاوي، 2020):** العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات في ليبيا (1990–2020) وظفت هذه الدراسة أدوات الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية على المدى الطويل. وأثبتت الدراسة وجود علاقة ديناميكية تبادلية بين المتغيرين، مما يدعم الفرضية القائلة بأن التغيرات في مستويات الإيرادات تعد المحرك الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي، كما أن الالتزامات الإنفاقية تضغط بدورها على ضرورة توفير الموارد، مما يعكس تلازماً وثيقاً بين طرفي الميزانية.
- **دراسة (أبوشريدة، 2019):** تحليل الإنفاق التنموي والإيرادات غير النفطية (2000–2019) بحثت هذه الدراسة في مدى قدرة الإيرادات غير النفطية على تمويل الإنفاق التنموي في ليبيا بعيداً عن تقلبات قطاع الطاقة. واستخدم الباحث نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة في المديين القصير والطويل. وأوضحت النتائج وجود ارتباط فعلي بين المتغيرين، إلا أن مساهمة الإيرادات غير النفطية ظلت مقيدة ومحدودة الأثر مقارنة بالدور المركزي للإيرادات النفطية، مما يبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة في مصادر التمويل.
- دراسة (أبوشريدة، 2024): أثر الإيرادات الضريبية (دراسة تطبيقية 2010–2024) في دراسة تطبيقية أخرى، تناول الباحث فحص كفاءة النظام الضريبي الليبي ومدى مساهمته في دعم المالية العامة. وأشارت النتائج إلى أن الاختلالات الهيكلية في المنظومة الضريبية، إلى جانب ضعف آليات التحصيل، جعلت الموارد الضريبية غير كافية لتحمل أعباء الإنفاق الحكومي المتنامي. وانتهت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لتوسيع القاعدة الضريبية بما يضمن استقرار الموارد العامة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من النقاط الجوهرية التي اتفقت عليها الأدبيات الاقتصادية في البيئة الليبية:

- استمرار الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد لتمويل التوسع في الإنفاق العام.
- تواضع مساهمة الضرائب والإيرادات غير النفطية في هيكل المالية العامة نتيجة معوقات هيكلية.
- وجود تلازم بين تدفقات الإيرادات ومستويات الإنفاق، مع هشاشة واضحة في مواجهة الصدمات الخارجية.

المنهجية المطبقة وتجميع البيانات:

إن المنهجية المتبعة في هذه العمل تعتمد على تحليل السلاسل الزمنية لبيانات الانفاق العام والايرادات العامة باستخدام الارتباط بين المتغيرات واستخدام الانحدار بما يتضمنه من اختبارات سكون السلاسل الزمنية والتكامل المشترك واستخدام نموذج فترات الابطاء الموزعة لتقديرات الاجل الطويل والاجل القصير وتصحيح الخطأ. اعتمد البحث على البيانات الوثائقية المجمعة من التقارير ودوريات ونشرات مصرف ليبيا المركزي وكانت هذه البيانات سنوية لسلاسل الانفاق العام والايرادات العامة للاقتصاد الليبي لمدة أكثر من 30 سنة للفترة 1995-2025 والتي تم تمثيلها بيانيا كما بالشكل (1).

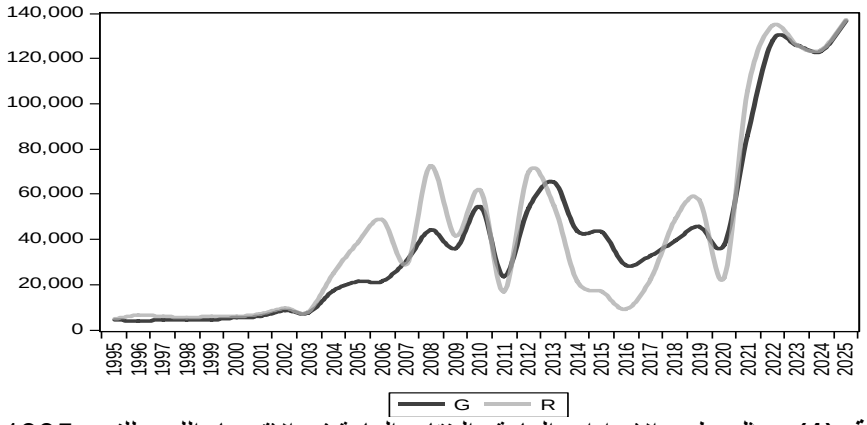

الشكل رقم (1): يمثل تطور الايرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة 1995-2025

التحليل القياسي ومناقشة النتائج:

في بداية القياس سنقوم بقياس علاقة الارتباط البسيط بالمعنوية بين الايرادات العامة والنفقات العامة ورسم الشكل الانتشاري البسيط بين متغيرات العلاقة والتي اظهرت ارتباط قوي ومعنوي بين الانفاق العام والايرادات العامة في ليبيا خلال فترة الدراسة كاملة وكذلك عند تجزاة الفترة ما قبل سنة 2011 وما بعد سنة 2011 كالاتي:

الجدول رقم (1): علاقة الارتباط البسيط 1995-2024

Correlation		
t-Statistic		
Probability	R	G
G	0.952384	1.0000
	16.82092	-----
	0.0000	-----

الجدول رقم (2): علاقة الارتباط البسيط 1995-2011

Correlation		
t-Statistic		
Probability	R	G
G	0.930383	1.000000
	9.496144	-----
	0.0000	-----

الجدول رقم (3): علاقة الارتباط البسيط 2011-2025

Correlation		
t-Statistic		
Probability	R	G
G	0.961752	1.0000
	12.65931	-----
	0.0000	-----

جميع معاملات الارتباط البسيطة توضح ارتباط طردي قوي ومعنوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة سواء لفترة الدراسة كاملة او للفترة مقسمة قبل سنة 2011 وبعدها.

قبل أن نقوم بتحليل السلاسل الزمنية للإنفاق العام والايرادات العامة لابد من اجراء اختبارات السكون عليهما من اجل عدم الوقوع في علاقات الانحدار الزائفة، وسنعتمد على اختبار دوكي فوللر وفيليبس بيرون من أجل لختبار ذلك على السلسلتين وسنقوم كذلك بتحويلها للصيغة اللوغارثمية المزدوجة لأنها تعطي نتائج نسبية أفضل علاوة على كونها تتغلب على العديد من المشاكل القياسية كما موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): السكون عند المستوى

Var	ADF	Prob	PP	Prob
LnG	Int	0.79	Int	0.83
	Int&Tre	0.35	Int&Tre	0.33
	None	0.97	None	0.96
LnR	Int	0.41	Int	0.50
	Int&Tre	0.17	Int&Tre	0.17
	None	0.87	None	0.99

من خلال النتائج السابقة نلاحظ عدم سكون سلسلتي البحث باستخدام اختباري دوكي فوللر وفيليبس بيرون مما يجعلنا نختبر السكون عند الفرق الأول كالاتي:

الجدول رقم (5): السكون عند الفرق الأول

Var	ADF	Prob	PP	Prob
LnG	Int	0.000	Int	0.000
	Int&Tre	0.000	Int&Tre	0.000
	None	0.000	None	0.000
LnR	Int	0.000	Int	0.000
	Int&Tre	0.000	Int&Tre	0.000
	None	0.000	None	0.000

الان، وبعد ان تأكدنا بأن البيانات ساكنة جميعا عند الفرق الأول بإمكاننا تطبيق انحدار فترات الابطاء الموزعة ذاتيا من اجل استخراج العلاقة طويلة الاجل والعلاقة قصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ ولكن يجب اولا الكشف عن وجود تكامل مشترك عن طريق اختبار باوندز. بما أن القيمة المحسوبة أكبر من جميع القيم الجدولية عند مستويات معنوية مختلفة وعند مستوى من رتبة التكامل (1) فإننا نرفض العدم ونقبل البديل أي يوجد تكاملا مشتركا بين المتغيرات وعند فترات الابطاء الموزع عندها الانحدار كالاتي:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	40.67530	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

بعد أن أثبتنا وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات هنا يمكننا ان نعرف كميا مقدار هذه العلاقة وكما نوهنا سابقا أننا سنستخدم شكل لوغاريثمي مزدوج من أن نعرف مقدار استجابة الانفاق العام للإيرادات العامة نسبيا، وبعد الحصول على المعلمات التجميعية للأجل الطويل من المعلمات الهيكلية حصلنا على نتيجة التقدير الاتية:

الجدول رقم (7): نتائج الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LNR	1.135774	0.085854	13.22912	0.0000
C	-1.081654	0.856382	-1.263052	0.2192

النتائج طويلة الاجل تظهر علاقة معنوية طردية طويلة الاجل من خلال معلمة الايرادات العامة حيث كانت قيمتها 1.14 تقريبا وهو ما يعني أن زيادة الايرادات العامة بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الانفاق العام بنسبة 1.14% وهو ما يعني أن الانفاق العام مرن للزيادة الحاصلة في الايرادات العامة. أما معلمة الحد الثابت فهي غير معنوية وهو امر غير ضروري التحقق في الانحدار.

من خلال نتائج الاجل القصير يتضح انه لا يوجد فترات ابطاء ولا معلمات للإيرادات العامة على الانفاق العام وهو دليل على ان اثر الايرادات العامة على الانفاق العام هو اثر مباشر ولا يوجد داعي للإبطاء من اجل ظهور الاثر، أما المعالم السالبة المعنوية التي تظهر في الاجل القصير لأثر الانفاق العام على نفسه وهو ليس دليل على تناقص الانفاق العام

في المستوى بأثره على نفسه ولكن هو تعديل جزئي للإنفاق العام وزياداته بشكل متناقص ليعدل نفسه مع وضع الايرادات العامة الامر الذي لا يعتبر مستغرب في دولة نفطية تعتمد بشكل متطرف على وضع قطاعها النفطي في تمويل الخزانة العامة. اما فيما يتعلق بمعامل تصحيح الخطأ وسرعة التعديل فقد كانت معلمة معامل تصحيح الخطأ -0.42 حيث كان هذا المعامل معنويا وسالبا مما يدل على وجود علاقة طويلة الاجل وعودة للتوازن في حالة وجود اختلال في العلاقة في شكل اختلال قصير الاجل حيث كانت سرعة التعديل 2.38 اي سنتان و 4 اشهر تقريبا وهو تعديل بطئ نسبيا من اجل العودة للتوازن طويل الاجل، اي انه عند حدث انحراف بين الانفاق العام والايرادات العامة عن العلاقة التوازنية طويلة الاجل يتم تعديل حوالي 42% من هذا الانحراف في السنة التالية في المتوسط كما هي مبينة في الجدول (8).

الجدول رقم (8): نتائج الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LNG(-1))	-0.367340	0.080711	-4.551288	0.0001
D(LNG(-2))	-0.201265	0.082952	-2.426285	0.0235
CointEq(-1)*	-0.422712	0.036704	-11.51681	0.0000

من خلال الكشف عن مشاكل القياس اتضح أن النموذج خالي من جميع المشاكل القياسية والمتمثلة في الارتباط الذاتي وعدم التجانس والتوزيع الطبيعي وكذلك التوصيف الدالي والوظيفي لشكل دالة الانحدار المقدرة كما هو موضح في الملاحق. كذلك، من خلال اختبار استقرار معلمات النموذج خطيا بشكل تدريجي (كوشم) نلاحظ ان معلمات النموذج مستقرة وكذلك اختبار استقرار معلمات النموذج خطيا بشكل فجائي نلاحظ كذلك عن طريق اختبار (كوشم سيكوير) أن معلمات النموذج مستقرة خطيا. وعليه، أظهرت الاشكال البيانية أن المسار التراكمي للبواقي بقي داخل حدود الثقة عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة وعدم وجود تغيرات هيكلية مؤثرة وواضحة في متغيرات النموذج كما موضح في الملاحق.

الخاتمة والاستنتاجات:

تأتي هذه الدراسة لتقدم تشخيصاً قياسياً شاملاً للعلاقة التفاعلية بين الإيرادات العامة والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي على مدار ثلاثة عقود (1995-2025). ومن خلال اختبارات التكامل المشترك ونموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التحليلية التي تعكس عمق التحديات الهيكلية في المالية العامة:

- أثبتت النتائج القياسية أن الإنفاق العام في ليبيا يتسم بمرونة عالية تفوق مرونة الإيرادات العامة في المدى الطويل؛ حيث إن الزيادة النسبية في الإنفاق لا تتبع نمو الإيرادات فحسب، بل تتجاوزها بمعدلات تنذر بتآكل الاحتياطيات المالية. هذا الاختلال يشير إلى وجود "نزعة توسعية" في السياسة المالية لا تتقيد بالقدرات التمويلية الفعلية، مما يمهد الطريق لعجز مالي بنيوي يصعب احتواؤه في السنوات المقبلة.
- كشفت الدراسة أن معامل تصحيح الخطأ (Error Correction) يشير إلى أن عودة الإنفاق العام إلى مساره التوازني مع الإيرادات تستغرق زمناً طويلاً نسبياً. هذا البطء في التكيف يعكس "جمود النفقات العامة (Expenditure Rigidity)"، حيث تعجز السياسة المالية عن المناورة وخفض الإنفاق عند تراجع الإيرادات، مما يجعل التوازن المالي رهينةً مطلقة لاستقرار إنتاج وتصدير النفط أو لتحسن أسعاره عالمياً.
- إن الارتباط الوثيق بين استقرار الخزانة العامة والظروف الدولية والمحلية المحيطة بقطاع النفط يؤكد أن المالية العامة في ليبيا لا تزال تعمل ضمن بيئة غير مؤكدة، هذا الارتهان يضعف من قدرة الدولة على التخطيط المالي الاستراتيجي طويل الأمد، ويحول الميزانية العامة من أداة للتنمية إلى مجرد قناة لتوزيع الريع النفطي.

التوصيات:

بناءً على هذه المعطيات، تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني إصلاحات جذرية تتجاوز الحلول المؤقتة:

- تبني قواعد مالية صارمة تهدف إلى السيطرة على تنامي الإنفاق العام الاستهلاكي، وربط سقف النفقات بمعدلات نمو متوسطة الأجل بدلاً من ربطها بالتدفقات النفطية الآنية.
- تنويع القاعدة الضريبية والإنتاجية، حيث لا يعد الإصلاح الضريبي مجرد وسيلة لجباية الأموال، بل ضرورة لفك الارتباط العضوي بين المالية العامة وتقلبات سوق النفط، من خلال بناء نظام ضريبي كفؤ يوازي في فاعليته إيرادات القطاع النفطي.
- تفعيل الصناديق السيادية التحوطية من أجل امتصاص الصدمات المالية الناتجة عن تذبذب الإيرادات، وضمان استقرار حجم الإنفاق العام بعيداً عن تقلبات الدورات الاقتصادية العالمية.

قائمة المراجع:

1. أبوشريدة، آمال (2019) .تحليل الإنفاق التنموي والإيرادات غير النفطية في ليبيا (2000-2019) . مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، درنة، ليبيا.
2. أبوشريدة، آمال (2024) .أثر الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة في ليبيا (2010-2024).
3. الجيباني، صقر والتركاوي، آسيا (2020 .(العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية في ليبيا (1990–2020) .مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، سبها، ليبيا.
4. العلام، ح. م. (2022)السياسات المالية والإنفاق العام في ليبيا .المجلة الليبية للعلوم التجارية والإدارية، ليبيا.
5. المشهد الليبي (2022) تحليل هيكل الإنفاق العام في ليبيا. [يُفضل ذكر طبيعة المصدر: تقرير فني أو مقال تحليلي.
6. مصرف ليبيا المركزي (2023)التقرير السنوي لعام 2023، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.
7. معيقيل، وليد أحمد (2024 .(العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات وعجز الموازنة في ليبيا (2015–2024) الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS) .

الملاحق:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.256666	Prob. F(2,21)	0.3051
Obs*R-squared	2.992910	Prob. Chi-Square(2)	0.2239

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.698520	Prob. F(4,23)	0.6008
Obs*R-squared	3.033031	Prob. Chi-Square(4)	0.5523
Scaled explained SS	1.299685	Prob. Chi-Square(4)	0.8614

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.656322	22	0.5184
F-statistic	0.430758	(1, 22)	0.5184

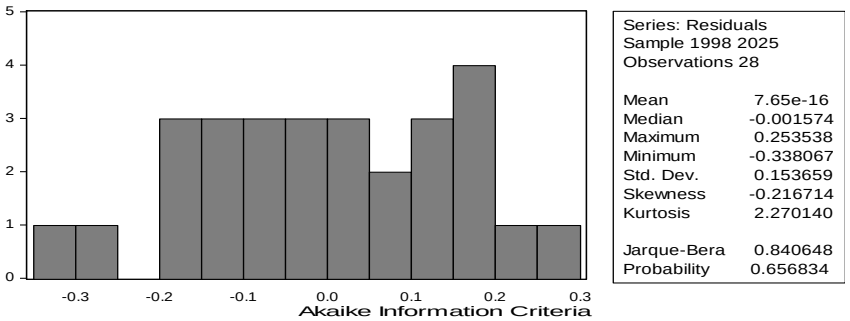

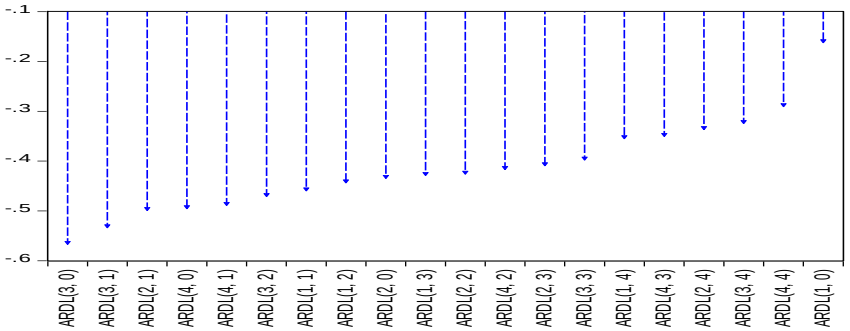

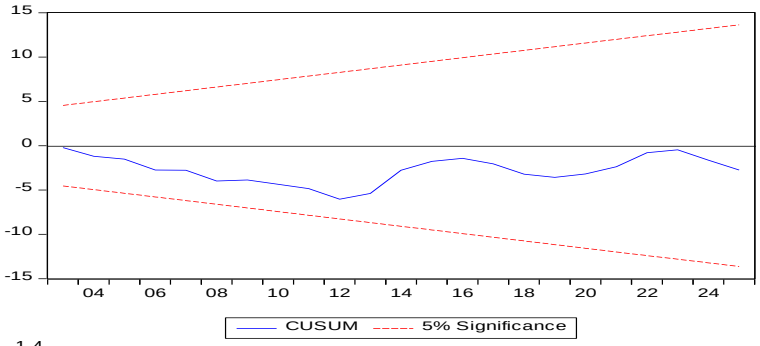
15
10
5
0
-5
-10
-15
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22
24
CUSUM
5% Significance

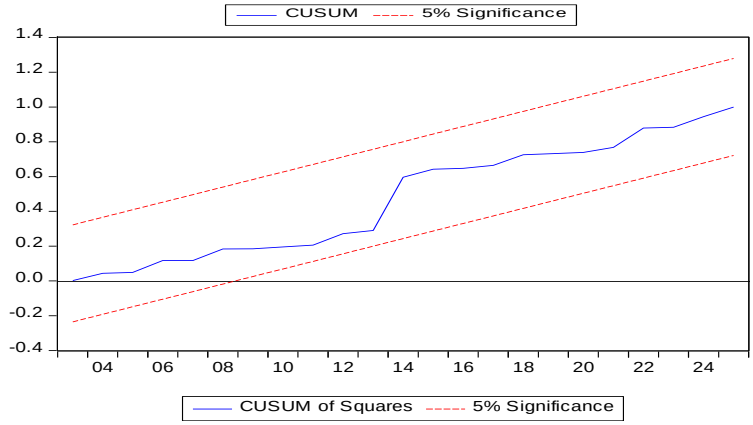
1.4
1.2
1.0
0.8
0.6
0.4
0.2
0.0
-0.2
-0.4
04
06
08
10
12
14
16
18
20
22
24
CUSUM of Squares
5% Significance